جمهورية العراق
وزارة التخطيط - الجهاز المركزي للإحصاء

CSO
Central Statistical Organization IRAQ

أهداف التنمية المستدامة
إصلاحات جوهرية

17 هدفا لتحويل عالمنا

المصادر الوطنية

العمل الإحصائي

التوصيات

2030

المحتويـات

ت	المحتويات	رقم الصفحة
1	المحتويات	1
2	مقدمة	2
3	بوابة التنمية المستدامة 2015 - 2030	3
4	إجمالي عدد الأهداف والغايات والمؤشرات	4
5	منهجية العمل	5
6	الهدف الأول : القضاء على الفقر	6
7	الهدف الثاني : القضاء التام على الجوع	7
8	الهدف الثالث : الصحة الجيدة والرفاه	8
9	الهدف الرابع : التعليم الجيد	9
10	إنفوجرافيك مؤشرات التعليم	10
11	الهدف الخامس : المساواة بين الجنسين	11
12	الهدف السادس : المياه النظيفة والنظافة الصحية	12
13	الهدف السابع : طاقة نظيفة وبأسعار معقولة	13
14	الهدف الثامن : العمل اللائق ونمو الاقتصاد	14
15	إنفوجرافيك مؤشرات القوى العاملة	15
16	الهدف التاسع : الصناعة والإبتكار والهياكل الأساسية	16
17	إنفوجرافيك مؤشرات الإتصالات	17
18	الهدف العاشر : الحد من أوجه عدم المساواة	18
19	الهدف الحادي عشر : مدن ومجتمعات محلية مستدامة	19
20	الهدف الثاني عشر : الإستهلاك والإنتاج	20
21	الهدف الثالث عشر : العمل المناخي	21
22	الهدف الرابع عشر : الحياه تحت الماء	22
23	الهدف الخامس عشر : الحياة في البر	23
24	الهدف السادس عشر : السلام والعدل والمؤسسات القوية	24
25	الهدف السابع عشر : عقد الشراكات لتحقيق الأهداف	25
26	الملاحق	26
27	قاعدة بيانات مؤشرات التنمية المستدامة الجديدة 2015 - 2030	27 - 34

مقـدمـة

عدم التخلف عن الركب ... بهذه العبارة وعدت الدول المنضوية تحت مظلة الأمم المتحدة ومنها العراق بالإلتزام بتنفيذ أجندة خطة التنمية المستدامة 2015 – 2030 خلال السنوات الخمسة عشر المقبلة وسيكون هذا التقرير نقطة البداية للشروع بالعمل الجماعي وإستثمار الفرص المتاحة للوفاء بالعهد بما هو متوفر من البيانات في المصادر الوطنية والكشف عن أهم الثغرات والفجوات في توافر البيانات غير المحتسبة أوغير المنشورة ويهدف التقرير بالأساس الى إبراز أهمية أكبر في مجال جمع البيانات التنموية وإبراز الفوارق بين الجنسين وحسب الفئات العمرية وبصورة يعول عليها للتمكن من إجراء متابعة منهجية للتقدم المحرز .

بـــوابـــة التنمية المستدامة 2015-2030

إعتمدت أجندة التنمية المستدامة بدءاً من العام 2015 لغاية 2030 خطة تنموية متكاملة من (17) هدف للقضاء على الفقر ومعالجة تغير المناخ ومحاربة عدم المساواة بين الجنسين ومعالجة الكثير من المستويات التي التزمت بها الدول ولم تستطع إنجازها بحلول عام 2015 حسب ما كان مقرراً في أجندة الأهداف الإنمائية للألفية وقد شهدت المنطقة العربية عموماً والعراق خصوصاً تطورات في السنوات الاخيرة نتيجة الصراعات والعنف المتزايد وتواجد تنظيم داعش الأرهابي أثرت وبشكل لافت في إيفاء العراق بإلتزاماته بتنفيذ الأهداف الألفية وعلى العكس مما كان متوقعاً فقد حصل تراجعاً كبيرا في العديد من المستويات التنموية .

حيث ركز هذا التقرير التقرير بالأساس على معرفة حدود هذه المستويات التنموية التي يقف عليها العراق وما سببته الأوضاع غير المستقرة من فقر وبطالة وعدم مساواة وتفشي الأمراض وتزايد أعداد النازحين.

أما المرأة العراقية فقد واجهت الكثير من الصعوبات والمحن وتحملت العبء الأكبرفضلاً عن المسؤولية الملقاة على كاهلها بالأساس من قبيل رعاية الأسرة وهذا ما جعل الأجندة الجديدة للتنمية تتناول قضايا المرأة في هدف مستقل هو الهدف الخامس " تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات "

ومع إنطلاق خطة التنمية المستدامة صار لزاماً الشروع في بذل الجهود المتواصلة وتشكيل اللجان وفرق العمل بحسب متطلبات أهداف التنمية المستدامة ومجال تغطيتها مع مراعاة منظور النوع الاجتماعي في كل مفصل من مفاصل العمل التنموي على أساس إنتاج الإحصاءات الوطنية المصنفة حسب الجنس وسنتطرق في هذا التقرير الى المؤشرات المتوفرة بياناتها في العراق كما هي كذلك عند أغلب البلدان العربية لأغراض المقارنة .

17 – إجمالي عدد أهداف التنمية المستدامة الجديدة 2015 – 2030

100 - إجمالي عدد المؤشرات المرصودة التي تضمنتها الأهداف السبعة عشر

152 – إجمالي عدد المؤشرات التكميلية المضافة

169 – إجمالي عدد الغايات التي تضمنتها الأهداف السبعة عشر

241 - إجمالي عدد المؤشرات الكلي

النـــوع الاجتماعـــي

12 – إجمالي عدد الأهداف المستدامة التي تراعي منظوره

47 – إجمالي عدد المؤشرات العالمية المرصودة المراعية لمنظوره

33 – إجمالي عدد المؤشرات التكميلية المراعية للنوع الاجتماعي

منهجية العمـل

ركز هذا التقرير في طياته على العراق مع أوجه مقارنة بسيطة مع الدول العربية بمؤشرات متوفرة في المصادر الوطنية حاولت أن تغطي أغلب الأهداف التنموية الجديدة السبعة عشر ومراعياً بذات الوقت قضايا النوع الاجتماعي وتحليلها إقراراً بمكانة المرأة وعطاءها في المجتمع ضمن منظومة الحياة مع تشخيص النقص بالبيانات في المصادر الوطنية لإحتسابها أو توفيرها لاحقاً حسب المستوى الثاني " البيانات غير المتوفرة أو المنشورة " وفق خطة التنمية المستدامة المقترحة التي إقرت لاحقاً والتي قسمت البيانات الى ثلاث مستويات حسب مدى توافرها في المصادر الوطنية أو توافرها لكنها غير منشورة أو محتسبة أو من تحتاج منها الى صياغة تشريعات جديدة أو إتخاذ إجراءات معينة تأخذ على عاتقها مراعاة النوع الاجتماعي .

وقد تم في هذا التقرير إستخدام البيانات المتوفرة في التقارير الوطنية

مؤشرات النوع الاجتماعي: 5 مؤشرات رصد عالمية، 2 مؤشران وطنيان تكميليان

ما يزال الفقر بجميع أشكاله يشكل العقبة الأكبر في تحقيق الأهداف المستدامة وإنعدام فرص التكافؤ والوصول غيرالمتساوي للموارد الاقتصادية والاجتماعية وإنخفاض مشاركة المرأة في المجالات السياسية والاقتصادية والحياة العامة في المجتمع .

وهناك ترابط ما بين الفقر والنوع الاجتماعي من خلال مراجعة توزيع الأفراد حسب النوع الاجتماعي والذين هم يعيشون بحالة الفقر مقارنة بإجمالي السكان وتبقى الدعوات بأن تراعي المسوح الإحصائية الأسرية منظور النوع الاجتماعي عند قياس الفقر لإظهار العديد من محاور النوع الاجتماعي .

وقد حددت (5) مؤشرات مراعية للنوع الاجتماعي في هذا الهدف منها مؤشر " معدل الخصوبة الكلي " حيث بلغت نسبته (4.2) ولادة حية لكل امرأة في سن الإنجاب في حين كان معدل الخصوبة العام للنساء بعمر (15-49) سنة هو (128.4) ولادة حية لكل (1000) ولادة حية للآناث في سن الإنجاب حسب نتائج مسح خارطة الفقر ووفيات الأمهات في العراق 2013 وتراجع معدل الخصوبة في المنطقة العربية بنسبة (21%) بين عامي 2000 و 2014 حسب نشرات التوقعات السكانية التي تصدرها الأمم المتحدة حول المنطقة العربية .

مؤشرات النوع الاجتماعي: 5 مؤشرات رصد عالمية

تمكين المرأة والعلاقة بالوضع التغذوي للأطفال

يعتبر تمكين المرأة ضرورياً لمعالجة سوء التغذية لطفلها حيث بينت الدراسات ما لتمكين المرأة من أثر إيجابي على الوضع الغذائي لأطفالها بالإضافة الى تأثر الحالة التغذوية للأطفال بالحالة الاجتماعية لإمهاتهم لاسيما عندما تكون هي من يضطلع بالدور المهم في إدارة الأسرة ويعتبر الهزال (إنخفاض الوزن مقارنة بالعمر) هو المؤشر الذي يقيس وزن الأطفال في سن دون الخامسة من العمر ويرتبط بوفيات الأطفال لنفس الفئة العمرية وتشير نتائج الفقر والإدماج والرفاهية في العراق لعام 2012 الى أن نسبة الهزال كانت (7.4%) والتقزم (22.6%) . وبحسب مصادر منظمة الصحة العالمية تعاني معظم البلدان العربية من نقص التغذية مقابل إرتفاع في الوزن الزائد والسمنة لدى الأطفال حيث بلغت النسبة (22.4%) وفي العراق كانت نسبة الأطفال ناقصي الوزن دون سن الخامسة من العمرلسنة 2014 الذكور (9.4%) والآناث (7.4%) حيث يعتبر هذا المؤشر من المؤشرات الخمسة المراعية للنوع الاجتماعي في هذا الهدف. وهناك مؤشر" إنتشار فقر الدم بين النساء الحوامل بعمر (15-49) سنة " بدلاً عن مؤشر " النسبة المئوية للنساء بسن الإنجاب اللواتي يعانين من فقر الدم " ولم يصنف العراق من الدول التي تنشر بيانات حول هذا المؤشر بالرغم من إصدار وزارة الصحة العراقية بيانات في تقريرها السنوي لعام 2014 حول مؤشر إنتشار فقر الدم حيث أشارت الإحصائية الى أن نسبة فقر الدم للنساء بعمر الإنجاب (15-49) سنة كانت (19.9%) وكذلك نسبة فقر الدم للنساء الحوامل المعرضات للخطورة بنفس الفئة العمرية (40%) .

أما مؤشرات الأمن الغذائي فيعتبر العراق لغاية إجراءه مسح تقييم الأمن الغذائي والهشاشة للاسرة في العراق 2016 من البلدان العربية التي يعود تاريخ بياناتها الى العام 2006 وقد أظهرت بيانات مسح تقييم الأمن الغذائي والهشاشة للأسرة في العراق الذي أجري مؤخراً . أن نسبة تأمين الغذاء للأسر هي (44.3%) أما مؤشر متوسط إنعدام الأمن الغذائي فكان (2.4%) ومؤشر خطر المجاعة كان نسبته (0.1%)علماً أن هذا المسح استثنى محافظات (الأنبار ونينوى) بسبب الأوضاع الأمنية .

إصلاحات جوهرية

مؤشرات النوع الاجتماعي: 12 مؤشر رصد عالمي، 9 مؤشرات وطنية تكميلية

تعتبر المعاناة الصحية من تأثيرات الأمراض بشكل عام والمزمنة منها بشكل خاص بالإضافة الى الحرمان من الدواء أحد أهم العوامل الرئيسة التي تقود الأسر من حالة الفقر الى حالة الحرمان وما تزال المرأة هي الأبرز معاناة في ذلك بسبب التمييز القائم على النوع الاجتماعي والقيود الاجتماعية المفروضة وخاصة في الريف والتي تحد من قدرتها على تحمل التكاليف الى صعوبة التنقل وغيرها من متطلبات الحياة الضرورية .

وتضمن الهدف مؤشران مراعيان للنوع الاجتماعي ضمن قائمة المؤشرات (13) في هذا الهدف وهما مؤشر " معدل وفيات الأمهات " ومؤشر "معدل إنتشار وسائل منع الحمل " اللذان يتوفران في أغلب الدول العربية ومنها العراق حيث بلغت نسبة وفيات الأمهات (35) وفاة لكل مائة ألف ولادة حية حسب نتائج مسح خارطة الفقر ووفيات الأمهات 2013 وبلغ معدل إنتشاروسائل منع الحمل بين النساء المتزوجات بعمر 15-49 سنة (52.5%) و(47.5%) اللواتي لا يستخدمن أي وسيلة وخاصة في الحضر مقارنة بالريف .

أما مؤشرات إنتشار فيروس نقص المناعة البشرية والملاريا والسل والأمراض غير المعدية والسمنة فيعتبر العراق من الدول التي تنشر بيانات عن هذه المؤشرات مصنفة حسب الجنس وحسب البيانات الرسمية الصادرة من وزارة الصحة العراقية وتقوم المكاتب الإحصائية الوطنية لست دول عربية وهي (الجزائر والمغرب ولبنان والكويت وعمان وقطر) بنشر بيانات حول هذه الموشرات ولكنها غير مصنفة حسب الجنس . ويعتبر العراق من الدول العربية الخمس التي لديها بيانات عن نسبة النساء المصابات بسرطان عنق الرحم على مستوى الرعاية الصحية الاولية حيث بلغت النسبة (1.7%) عام 2007 ثم إرتفعت الى (3.8%) عام 2009 حسب نتائج التقرير الإحصائي السنوي لوزارة الصحة العراقية .

مؤشرات النوع الاجتماعي: 7 مؤشرات رصد عالمية، 11 مؤشر وطني تكميلي

أولت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) إهتماماً بالغاً بأهمية المساواة بين الجنسين في التعليم وقد حققت (12) دولة عربية التكافؤ في التعليم بين الجنسين في مرحلة التعليم الإبتدائي ومنها العراق حيث بلغ مؤشر التكافؤ بين الجنسين في الإلتحاق بالتعليم الإبتدائي (0.94) وفي التعليم الجامعي (0.88) وكلما اقترب المؤشر من (1) دل ذلك على المساواة بين الجنسين .

وفي إطار هذا الهدف حددت المؤشرات الستة مضافاً اليها مؤشر " معدل الإلتحاق للطلاب بمرحلة ما قبل الإبتدائي" أو المؤشر البديل " نسبة الأطفال الملتحقين بالصف الأول الإبتدائي والذين إلتحقوا سابقاً بالتعليم قبل المدرسي" حيث كانت نسبة الذكور (4.9%) و(6.1%) للآناث في العراق بإعتبار أن الحضور في التعليم ما قبل المدرسة (رياض الأطفال) ضمن برنامج منظم للتعلم من الأمور المهمة لإستعداد الأطفال بالإلتحاق بالمدرسة مع الإشارة الى أن نسبة الأطفال في سن دخول المدرسة والملتحقين بالتعليم الإبتدائي (84.4%) . ومؤشر " إكمال التعليم الإبتدائي " حيث بلغت النسبة (69.7%) لإجمالي العراق ، للذكور (72%) وللآناث (67.2%) حسب تقارير مديرية الإحصاء الاجتماعي والتربوي ويعتبر العراق من الدول العربية المتراجعة بهذا المعدل إضافة الى الأردن والكويت وفلسطين وقطر والسودان مقارنة بعدد من الدول العربية المستقرة سياسياً حيث كانت النسبة في المغرب على سبيل المثال (99.7%) في العام 2014 .

ويعاني العراق من بنى تحتية تعليمية متهالكة تتطلب منه إعادة النظر والأخذ بعين الإعتبار ما جاءت به إحدى أهم الغايات الى " بناء المرافق التعليمية التي تراعي الفروق بين الجنسين والإعاقة والأطفال ورفع مستوى المرافق التعليمية القائمة و بيئة تعليمية فعالة ومأمونة وخالية من العنف وشاملة للجميع " .

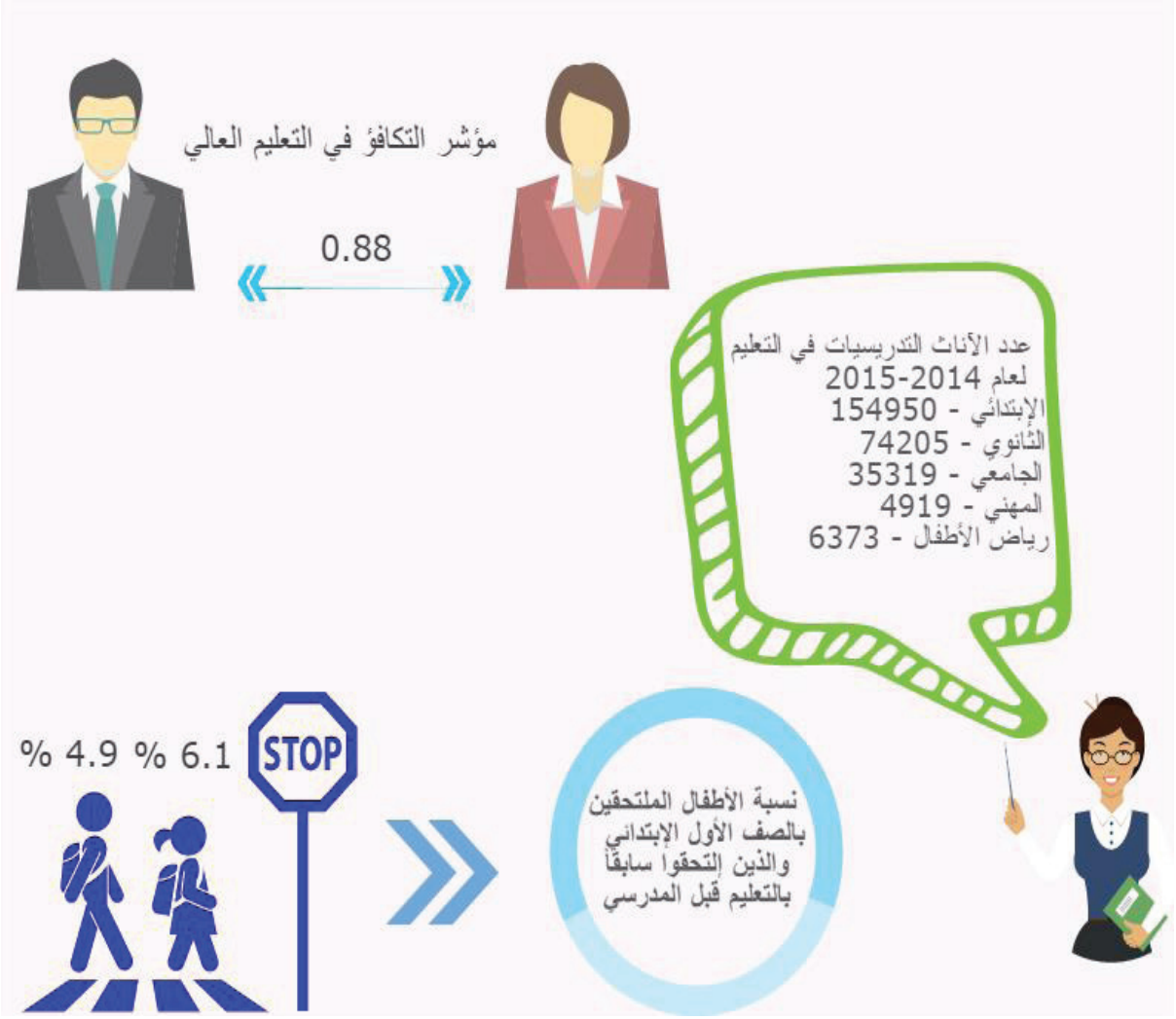
مؤشر التكافؤ في التعليم العالي
0.88
عدد الأناث التدريسيات في التعليم
لعام 2014-2015
الإبتدائي - 154950
الثانوي - 74205
الجامعي - 35319
المهني - 4919
رياض الأطفال - 6373
% 4.9 % 6.1
STOP
نسبة الأطفال الملتحقين بالصف الأول الإبتدائي والذين إلتحقوا سابقاً بالتعليم قبل المدرسي

مؤشرات النوع الاجتماعي: 7 مؤشرات رصد عالمية، 5 مؤشرات وطنية تكميلية

المرأة هي النصف المثمر من المجتمع والشريك الأساسي للنصف الآخر وكل شكل من أشكال التمييز القائم على النوع الاجتماعي هو إنتهاك بالأصل لحقوق الأنسان ولا يزال التمييز بين الجنسين سائداً بسبب الأعراف والتقاليد الاجتماعية حيث تبقى المساواة مع الرجل مطلباً قائماً على صعيد القوانين والممارسات التمييزية وسوق العمل وتسنم المناصب القيادية في المجتمع .

ويتميز العراق انه من أول الدول العربية التي نفذت مسحاً متخصصاً لأوضاع المرأة الاجتماعية والصحية حيث تناول المسح تنظيم الأسرة وتفضيلات الإنجاب ورعاية الأمومة والأمراض المرتبطة بالإنجاب والأمراض المنقولة جنسياً للنساء (15-49) سنة المتزوجات أو السابق لهن الزواج .

ولاتتوفر بيانات حول مؤشر " نسبة القضايا المحالة من العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي ضد النساء والأطفال والتي يتم التحقيق وإصدار الحكم فيها " بسبب إعتبارها مقيدة تحت بند أسباب آخرى بحكم العادات والتقاليد بإستثناء مؤشر "إعتداء الزوج على الزوجة – دعاوى مسجلة " حسب ما ورد في السجلات الإدارية لوزارة الداخلية العراقية .

مازالت نسبة المقاعد البرلمانية التي تشغلها النساء في العراق هي من أعلى النسب مقارنة في الدول العربية (25.7%) بإستثناء نسبة المقاعد في الجزائر (31.6%) وفي تونس (28.1%) أما أقل النسب فكانت في اليمن (0.3%) .

مؤشرات النوع الاجتماعي: لا ينطبق

يؤثر ارتفاع درجات الحرارة في العالم على نقص المياه وبالتالي ندرتها وهو ما يشكل خطراً على حياة المجتمعات البشرية حيث تشكل شحة المياه تهديداً لحياة الكثير وخاصة في القرى والأرياف والمناطق النائية وتشير نتائج المسح البيئي في العراق (الماء – المجاري – الخدمات البلدية) لسنة 2016 وتقرير الإحصاءات البيئية في العراق لسنة 2014 الى تناقص كميات الإستهلاك في العراق من الماء الصافي (13379) ألف م3 في العام 2015 قياساً عن العام 2014 (13980) ألف م3 وحصة الفرد من الماء الصافي المجهز للسكان (320) لتر/ يوم لسنة 2015 مقارنة بـ (370) لتر/ يوم في سنة 2014 ، ينذر الوضع البيئي في العراق بالقلق بالإضافة الى الأزمات وعدم الإستقرار ويقل مؤشر " متوسط نصيب الفرد من المياه" دون مستوى الندرة في أغلب البلدان العربية .

ويعتبر التحضروالنمو السكاني والتغير المناخي من العوامل التي تفاقم ندرة الموارد الطبيعية مع إتساع الفجوة بين العرض والطلب على المياه .

وتشكل شحة المياه عبئاً إضافياً على النساء والأطفال في جلب المياه من المصادر حيث مازالت هذه المهمة من مسؤوليات المرأة في البلدان العربية وكذلك صعوبة الوصول الى خدمات الصرف الصحي هي من أهم مصادر الخجل وسبباً بعدم الراحة للكثيرمن النساء .

مؤشرات النوع الاجتماعي: 2 مؤشران رصد عالميان

تعتبر الطاقة من المستلزمات الضرورية للنهوض الاقتصادي وفي الأسرة المعيشية تعتبر المرأة هي الأكثر إستهلاكاً لها وتشير بعض المؤشرات العالمية الى انها تحافظ على الطاقة أكثر من الرجل وذلك بإستخدامها بنسب أقل من الرجل تصل الى (22%) ولاتتوفر في العراق بيانات عن مساهمة المرأة في المشاريع المنتجة للطاقة ولم تشر بيانات منظمة الصحة العالمية عن مؤشر " نسبة الأسر المعيشية التي تستخدم الوقود أو مصدراً آخر للطاقة بشكل أساسي للطهي " وتنشر جيبوتي والسودان وفلسطين بيانات حول هذا المؤشر ومؤشر " نسبة الأسر المعيشية التي تستخدم الوقود الصلب للطهي " .

وبالرغم من ان إستخدام الوقود الصلب لا يعد أمراً شائعاً في العراق حيث يستخدم 98.4% من السكان الغاز السائل كمصدر رئيس للطاقة المنزلية المستخدمة في الطهي ويستخدم 2% من السكان الوقود الصلب لأغراض الطهي جميعهم من الأسر المعيشية الأفقر في العراق وبالدرجة الأساس وسط وجنوب العراق حسب نتائج المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق 2012 .

وعن مؤشرات الطاقة الكهربائية ينشر العراق بيانات عن مؤشر " نسبة الأسر المعيشية المتصلة بالشبكات العامة للكهرباء" حيث بلغت (99.3%) قياساً بمن يستخدمون المولدات الخاصة (30.9%) وكذلك مؤشر " توزيع الأسر حسب مصدر الطاقة المستخدم لأغراض الإنارة " حيث تعتمد الأسر المعيشية على الكهرباء في ذلك بشكل تام حسب نتائج المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق 2012 .

مؤشرات النوع الاجتماعي: 1 مؤشر رصد عالمي، 4 مؤشرات وطنية تكميلية

بالرغم من تطور مشاركة المرأة في القوى العاملة في العراق وخاصة في قطاع التربية والصحة وكذلك تحسن فرص حصولها على التحصيل العلمي مازالت مشاركتها منخفضة في قطاعات العمل المختلفة مقارنة مع نظيراتها في بلدان أخرى حسب مؤشرات التنمية الاقتصادية الدولية حيث بلغ معدل النشاط الاقتصادي للمرأة (14.5%) مقارنة بالرجال (72.1%) وكذلك تعتبر المرأة الأعلى بمؤشر معدل البطالة (22.2%) مقارنة مع الرجل (8.5%) ويبلغ معدل مشاركة المرأة في الأنشطة الخدمية (52.4%) مقارنة بمشاركتها في الأنشطة الإنتاجية (33.9%) .

ومن بين المؤشرات المراعية للنوع الاجتماعي في هذا الهدف هو مؤشر " معدل توظيف الشباب حسب القطاع الرسمي وغير الرسمي " حيث لاتتوفر بيانات عنه على الصعيد الوطني والدولي فتم الإستعاضة عنه بالمؤشر البديل " بطالة الشباب بعمر (15-24) سنة والتركيز على بطالة الشابات في المنطقة العربية ويعتبر العراق من الدول العربية بالإضافة الى دول الأردن والمغرب والجزائر وليبيا وموريتانيا التي تنشر بيانات حول هذا المؤشر حيث بلغ إجمالي معدل بطالة الشباب بعمر (15-24) سنة (21.8%) كان نسبة بطالة الشابات (43.8%) والشباب (19.2%) حسب نتائج المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق 2012 .

القوى العاملة وبطالة الشباب
% 43.8
% 19.2
% 14.5
% 72.1
مشاركة المرأة في أنشطة العمل
الأنشطة الإنتاجية
% 33.9
الأنشطة الخدمية
% 52.4

مؤشرات النوع الاجتماعي: 2 مؤشران رصد عالميان

تشير التقارير الدولية الى أنه لا زال هناك (4) مليار شخص في العالم لا يستطيعون الوصول الى شبكة الأنترنيت منهم (90%) من دول العالم النامية ، وفي العراق يستخدم (13.2%) من السكان الأنترنيت مقابل (86.8%) لا يستخدمونها حسب نتائج مسح إستخدام تكنولوجيا المعلومات والإتصالات للأسر والأفراد لسنة 2014 وفي العالم العربي كانت النسبة (34.5%) يستخدمون شبكة الأنترنيت وتتطلب المساواة في إقتناء التكنولوجيا وإكتساب المعرفة سد الفجوة الرقمية بين الذكور والآناث في ذلك حيث تبلغ نسبة الذكور المستخدمين للخدمة (17.6%) والآناث (8.6%) وقد صنفت مؤشرات " إشتراكات النطاق العريض المتنقل لكل 100 نسمة في الحضر / الريف " و " العاملون في مجال البحث والتطوير " من ضمن المؤشرات المراعية للنوع الاجتماعي وتبلغ نسبة مستخدمي الخط الرقمي المشترك (النطاق العريض) في العراق (7.4%) ومستخدمي المودم المتنقل (النطاق العريض) (27.9%) ومستخدمي حزم الهاتف المحمول المتنقلة (النطاق العريض) (22.7%) ولاتتوفربيانات عن العاملين في مجال البحث والتطوير وتعتبر فلسطين وتونس الدول العربية الوحيدة التي تنشر بيانات حول هذا المؤشر وعلى مستوى الجنس .

ومن مؤشرات النوع الاجتماعي التي تضمنها الهدف التاسع

1. الباحثون لكل مليون نسمة
2. النسبة المئوية من السكان الذين يستخدمون الشبكة عن طريق الهاتف المحمول
3. العاملون كنسبة مئوية من إجمالي العمالة
4. عدد الركاب حسب وسيلة النقل

وينشر البنك الدولي بيانات لهذه المؤشرات إضافة الى مؤشرات " إشتراكات الهاتف النقال لكل 100 نسمة " و " مستخدمو الأنترنيت لكل 100 نسمة " و " إشتراكات النطاق العريض الثابت (السلكي) لكل 100 نسمة " ولكنها غير مصنفة حسب الجنس.

إشتراكات حزم النطاق العريض
مستخدمي شبكة الأنترنيت
% 13.2
مستخدمي حزم الهاتف المحمول المتنقلة
% 22.7
مستخدمي الخط الرقمي المشترك
% 7.4

مؤشرات النوع الاجتماعي: 1 مؤشر رصد عالمي

ممارسات الدول الغنية وهيكلية الاقتصاد العالمي ساهمت بإنعدام المساواة في الدخل والمرأة هي المتضرر الأكثر تعرضاً بذلك وبالمجمل إضعاف بنية المجتمعات وهناك مؤشران مراعيان للنوع الاجتماعي ومنها مؤشر " نسبة الأسر المعيشية التي يقل دخلها عن 50% من متوسط الدخل " حسب جنس رب الأسرة المعيشية حيث لا تتوفر بيانات عنه منشورة في المنطقة العربية ولا يوجد كذلك مؤشر بديل عنه .

وأظهرت الدراسات الدولية وكذلك دراسة أوضاع النساء العراقيات اللاتي يرأسن أسر (دراسة حالة العراق) أن الأسر التي ترأسها امرأة تكون أكثر عرضة للفقر من تلك التي يرأسها رجل ويعتبر التفاوت بين الجنسين في الحصول على الموارد الاقتصادية التحدي الأكبر في ذلك وبالرغم من صعوبة قياس كيفية إنفاق أو إستهلاك كل فرد داخل الأسرة المعيشية لكن يجب المراعاة عند دراسة موضوع الفقر الأخذ بعين الإعتبارجنس أفراد الأسرة ويبلغ متوسط دخل الأسرة الشهري في العراق بشكل عام (1597.1) ألف دينار عراقي / شهر حسب نتائج المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق 2012 .

وعلى مستوى جنس رئيس الأسرة بلغ متوسط دخل الأسر التي ترأسها امرأة (1491.1) ألف دينار عراقي / شهرياً مقارنة بمتوسط دخل الأسر التي يرأسها رجل (1611.1) ألف دينار عراقي / شهرياً وتعزى الفجوة في الدخل بينهما الى ميل النساء للعمل المنزلي بلا أجر أوالوظائف ذات المردود الاقتصادي .

ومن المؤشرات المراعية للنوع الاجتماعي في هذا الهدف :-

1. نسبة السكان الذين يعيشون تحت مستوى الدخل حسب الفئات العمرية والجنس وذوي الإعاقة
2. النسبة المئوية للأشخاص الذين يشعرون بالتمييز والمضايقات بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان

مؤشرات النوع الاجتماعي: 1 مؤشر رصد عالمي

التحضر وإكتظاظ المدن يفرض بيئة حضرية فقيرة مليئة بالأمراض وسيادة إنعدام المساواة وبالنسبة للمرأة يتزايد التمييز وتتكاثرالعوائق للحصول على فرص متكافئة في الاقتصاد وفرضت الظروف الأمنية في السنين الأخيرة في العراق نزوح الالاف من السكان وتشريدهم مما خلق أحياء فقيرة مكتظة فضلا عن سكان التجمعات العشوائية الذين بلغت عددهم (2418864) نسمة مع عدد أسر نازحة بلغ (150296) نسمة وعدد أفراد نازحين بلغ (777538) نسمة كان نصيب النساء النازحات هو (388682) نسمة حسب نتائج المسح التمهيدي لتجمعات السكن العشوائي ونتائج المسح الوطني للنازحين 2014 ، مما جعل الكثيرون يحرمون من المأوى الملائم ومن القدرة في الحصول على الخدمات الأساسية فضلاً عن نقصها وتحمل المرأة عبء ذلك .

وتضمن هذا الهدف مؤشرات متقاطعة مع مؤشرات من الهدف السابع عشر ، مؤشر " النسبة المئوية لسكان المناطق الحضرية الذين يعيشون في أحياء فقيرة أو مستوطنات عشوائية " حسب الجنس وتختلف طبيعة المساكن غير المستوفية للشروط من بلد لآخر مع محدودية قدرة البلدان العربية على توفير بيانات هذا المؤشر وكذلك مؤشر " النسبة المئوية لسكان الأحياء الفقيرة في المناطق الحضرية " حسب الجنس الذي يصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمستوطنات البشرية .

مؤشرات النوع الاجتماعي: لا ينطبق

تعتبر إحتياجات السكان الأساسية أكثر من نسب إستهلاكهم لها ولذا فإن تقليل الهدر الغذائي للفرد على مستوى المنتج والمستهلك والإهتمام الأمثل بحصول المرأة على الفرص المتساوية في الوصول الى الموارد مثل الأرض والتكنولوجيا يمثل تعزيزاً لمستواها المعيشي .

ويحسب العراق مؤشر " نسبة السكان المخدومين بخدمة جمع النفايات " حسب نتائج المسح البيئي في العراق (المياه – المجاري – الخدمات البلدية) لسنة 2016 ، إذ بلغت نسبة السكان المخدومين بخدمة جمع النفايات لسنة 2015 (67.0%) على مستوى العراق و(88.4%) للحضر و(12.0%) للريف عدا محافظتي نينوى والأنبار بسبب تدهور الأوضاع الأمنية فيها .

أما كمية النفايات الإعتيادية المرفوعة فقد بلغت (11631418.5) طن / سنة وكانت كمية النفايات المتولدة عن كل فرد (1.5) كغم / يوم كمية النفايات المتولدة عن كل فرد .

مؤشرات النوع الاجتماعي: لا ينطبق

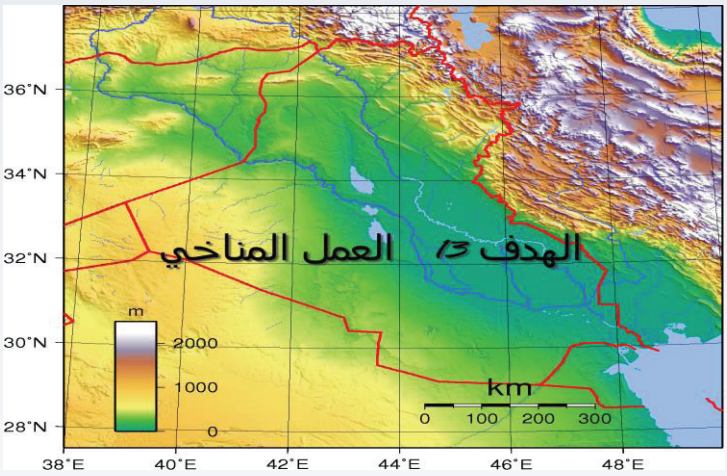

يتسبب الإحتباس الحراري في إحداث تغييرات طويلة المدى على النظام المناخي العالمي وما قمة باريس برعاية الأمم المتحدة في نيسان 2016 وقمة المغرب في تشرين الأول 2016 حول التغييرات المناخية وبحضور العراق إلا للمبادرة بإتخاذ الإجراءات اللازمة مع إستمرار إنبعاثات الغازات وتبقى النساء الفقيرات حسب التقارير الدولية الأكثر تعرضاً لمخاطر التغير المناخي

مؤشرات النوع الاجتماعي: لا ينطبق

تعاني المحيطات والبحار في العالم من إنتهاكات وزعزعة النظم الإيكولوجية البحرية جراء الصيد الجائر للثروة السمكية وتلوث مياه المحيطات وتشير التقارير الدولية الى أن (47%) من النساء يعملن في صيد الأسماك وبأعمال ذات مهارات أقل واجور منخفضة .

وبالنظر لأهمية الثروة السمكية في التنمية الاقتصادية فقد قدر إنتاج الأسماك الكلي في العراق (46246) طن لسنة 2015 بإنخفاض مقداره (44.9%) عن سنة 2014 حيث كان الإنتاج (83993) طن وإنخفاض مقداره (24.0%) عن إنتاج سنة 2013 حيث كان الإنتاج (110482) طن ويوجد في العراق قرابة (96) نوعاً من الأسماك ، نوعان منها مهددة أو قريبة من التهديد حسب تصنيف (IUCN) في العراق أي ما نسبته (2%) .

مؤشرات النوع الاجتماعي: لا ينطبق

يشكل التدهور في مساحات الأراضي وخسارة المساحات الصالحة للزراعة منها على مستوى العالم إحتمالية كبيرة للتعرض للجفاف والتصحر بمرور الزمن وما ينجم عنه من نقص بالغذاء والوقود تدفع النساء ثمن توفير البديل لذلك مع ما يحد من قدرتها على التكيف مع هذه الخسائر ملكيتها المحدودة للأرض وكيفية إستخدامها .

وفي العراق يعود السبب في زيادة مساحة الأراضي الصالحة للزراعة (52204187) دونم مقابل مساحة الأراضي المزروعة حالياً (14562940) دونم لسنة 2014 الى أن بعض المحافظات بدأت بزراعة الأراضي الصحراوية وإعتبرتها صالحة للزراعة والتي تبلغ مساحتها (75357378) دونم وما مهدد منها بالتصحر(2.95) مليون دونم أما مساحة الأراضي الصالحة للزراعة لسنة 2015 (52.5) مليون دونم والأراضي المستغلة (6.9) مليون دونم عدا محافظات (نينوى ، الأنبار ، واسط) ومساحة الأراضي الصحراوية (75.1) مليون دونم والمهددة بالتصحر (4.1) مليون دونم مما يدق ناقوس الخطر البيئي الزراعي .

مؤشرات النوع الاجتماعي: 3 مؤشرات رصد عالمية، 2 هدفان وطنيان تكميليان

يسود السلام بين جميع الأفراد بوجود قوانين ومؤسسات فعالة وفي المنطقة العربية إرتفعت معدلات العنف المسلح وإنعدام الأمن وتأثيراتها على المرأة حيث هن الأكثر عرضة للتمييز .

وهناك ثلاث مؤشرات مراعية للنوع الاجتماعي من ضمن المؤشرات المرصودة في هذا الهدف ، مؤشر " الإصابات والوفيات الناجمة على العنف لكل 100000 من السكان " لا يتوفر على المستوى الدولي حيث تنتج منظمة الصحة العالمية بيانات حول تقديرات معدلات القتل لكل 10000 من السكان " وبالإمكان إعتبارها مؤشراً بديلاً وفي العراق تعرض الكثيرين الى العنف بعد العام 2003 وراح ضحيتها الأبرياء ونزح على أثرها الالاف من العوائل وتنتج بعض الدول العربية بيانات حول " جرائم القتل العمد والضرب حتى الموت " بحيث تسبب الإعاقة الدائمة ومصنف حسب الجنس وقد نشرت وزارة حقوق الإنسان العراقية سابقاً إحصائية في العام 2010 تشير الى أن عدد حوادث القتل ضد النساء والمقيدة ضد مجهول بلغت (318) وعدد حوادث جرائم الشرف بلغت (87) وأشارت كذلك الى أعداد النساء ضحايا جرائم القتل العمد (77) وقضايا جنائية (444) وتنشر سوريا بيانات حول هذا المؤشر .

وتنشر مفوضية الأمم السامية لشؤون اللاجئين بيانات حول المؤشر " عدد اللاجئين " مصنفة حسب الجنس لفلسطين وسوريا وأجرى العراق المسح الوطني للنازحين 2014 حيث شكل إجمالي عدد النازحين (777538) نسمة ويعتبر العراق من الدول العربية التي تنتج بيانات حول مؤشر " النسبة المئوية للأطفال دون سن الخامسة من العمر والتي سجلت ولادتهم لدى الجهات الرسمية " حسب تقارير منظمة اليونسيف .

مؤشرات النوع الاجتماعي: 1 مؤشر رصد عالمي

يشكل الإلتزام الوثيق بمبدأ الشراكة والتعاون بين الدول المنضوية تحت مظلة الأمم المتحدة الحجر الأساس لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وغاياتها ويبقى الطريق الى ذلك وعراً حال لم تتوفر الخطوات الصحيحة لتلك الأهداف والغايات متمثلة بمبدأ المساواة بين الجنسين وأدواتها (دور المرأة) عند بلورة وسائل التنفيذ .

وقد إقترحت ستة مؤشرات رصد ضمن هذا الهدف ويمكن لمؤشر " التأثيرالإيجابي على المزاج " " الرفاهية " منها أن يكون مراعي للنوع الاجتماعي حيث انه مصنف حسب الجنس وتصدره منظمة غالوب لإستطلاعات الرأي حول مستويات الرفاهية وتحتل الإمارات العربية المتحدة الترتيب العربي الأول بهذا المؤشر بنسبة (55%) في حين سجلت السودان النسبة الأكثر إنخفاضاً (9%) وفي العراق فقد أظهر مؤشر " الرضا بالحياة " حسب نتائج المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق 2012 أن نسبة الراضين عن حياتهم ككل نوعاً ما (60.20%) . أزاء السكان غيرالراضين إطلاقاً عن حياتهم ككل (5.95%) ، وكذلك مستوى الرضا عن بقية جوانب الحياة مثل الغذاء والسكن والدخل والصحة والعمل ومستوى الأمن المحلي والتعليم وحرية الإختيارفي الحياة والثقة لأكثر الناس في المجتمع .

حقوق التصميم والطباعة محفوظة لدى مديرية المطبعة
الجهاز المركزي للإحصاء 2017
printing.press@mop.gov.iq